

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد زبانة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات مقياس الاقتصاد النقدي و سوق راس المال

لطلبة السنة الثانية «LMD» علوم اقتصادية

من اعداد الدكتور :

ولدهنية هاجر

السنة الجامعية : 2021/2022

تطورت النقد عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وتطور معها الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية لذلك فليس من المبالغة القول ان النظام الاقتصادي الحديث يطلق عليه تسمية النظام الاقتصادي النقدي.

المحاضرة الثانية - النقد، وظائفها وأهميتها

ان عيوب المقايضة وصعوباتها أصبحت أكثر حدة ووضوحا بمرور الزمن، وبتطور الحياة الاقتصادية وزيادة حجم التخصص وتقسيم العمل بين الافراد والجماعات، لهذا كان لابد من ايجاد وسيلة أو أداة يمكن بواسطتها تلافي عيوب المقايضة وتساعد على تسهيل عملية تبادل السلع وتيسرها، فكانت هذه الوسيلة أو الأداة هي النقد، اذا اعتمدها الافراد والجماعات وسيطا للمبادلة، وهذا الوسيط لقي قبولا عاما من الجميع وهم يتعاملون به. لذلك فإن اول وظيفة قامت بها النقد ولا زالت تؤديها هي وظيفة الوساطة في تبادل مختلف السلع والخدمات.

تعريف النقد:

تفيد معاجم اللغة العربية أن كلمة نقد، مشتقة من الجذر نقد والنقد ما يعطي من الثمن معجلا وهو خلاف النسئة، والنقد والتنفاد أيضا تمييز للدرهم وإخراج الزيف منها، كما تطلق كلمة نقد على المسكوك من الذهب والفضة.

أما مفهوم النقد في الفكر الاقتصادي المعاصر، فليس هناك حتى الان تحديد نهائي وقاطع لما تعنيه النقد أو ما يمكن تعريفه بالنقد ويرجع ذلك إلى انقسام الآراء حول دورها وأهميتها في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، وعلى الرغم من صعوبة ايجاد تعريف موحد فإن الأدب الاقتصادي يشير إلى وجود اتفاق يقرب الاجماع بين الاقتصاديين، لتعريف النقد بحدود الصفات والوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي.

فقد عرفها walk في عبارته الشهيرة "النقد هي اي ش يء تفعله النقد " وهذا تعريف واسع للنقد، بمعنى أننا نستطيع ان نضيف للنقد أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات، او وصولات الصرف وغيرها، أما keynes فيمكن القول ان تعريفه كان الاقرب للتعريف العام للنقد حيث عرفها بانها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية.

إن النقد هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها (طبقا للمفهوم الاقتصادي) القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته.

ومن هذا المنطق فهي الأصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة إيجاب ومقبول قبولا عاما في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو المتخلفة. فضلا عن كونها اصلا كامل السيولة يتمتع بقوة اقتصادية تسمح له بأن يكون وسيط للتبادل وأداة – لسداد الالتزامات الاجلة، وهذا ينبع من كونها مستودع للقيمة وأخيرا يمكن للوحدات الاقتصادية أن تستخدمها كمقياس للقيمة، والنقد أيضا تعتبر إحدى المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية كأداة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية وفي النهاية فإن النقد تمثل دين في ذمة السلطات النقدية قبل الوحدات الاقتصادية الأخرى.

ومن هذا التعريف يتضح لنا الأهمية الاقتصادية لوظائف النقد وهذا ما سوف يقودنا إلى تحليلها بغرض معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه النقد على مستوى الاقتصاد القومي.

خصائص النقد:

لكي تؤدي النقد وظائفها بكفاءة وفعالية عالية ينبغي أن يتوافر فيها بعض الخصائص التي نلخصها كما يلي:

✓ **دوام البقاء :** ونعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقد واستعمالها في المدفوعات المستقبلية يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن والاحتفاظ بها انتظارا لإنفاقها في المستقبل ويجب ألا يعرضها للتلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات، وبصيغة أخرى فإن الشراء الذي يتخذ شكل

- نقد في دائرة المبادلات وعمليات التبادل التجاري ينبغي أن يتصف بخاصية البقاء المستمر طالما أنه يمثل حقا عاما على السلع والخدمات المتوفرة في السوق حاضرا أو مستقبلا.
- ✓ **التجانس:** يقصد بالتجانس أن كل وحدة نقدية (كالدينار) ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها. أي يوجد استقرار في عملة التبادل.
- ✓ **قابلية الانقسام:** أي أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن شراء مختلف القيم الاقتصادية (سلع وخدمات) مهما كبرت أو صغرت قيمتها.
- ✓ **سهولة الحمل:** أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنقد ملائما في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفه المختلفة.
- ✓ **أنها لا تتسم بالوفرة:** لأجل الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي فإن كمية النقود المعروضة يجب أن تعادل من حيث القيمة الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت كمية النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي، فإن ذلك يعرض قيمتها التبادلية إلى الانخفاض، وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون كميتها المعروضة أقل من قيمة الناتج القومي لأن ذلك يعيق تطور النشاط الاقتصادي. لذا فإنه من الضروري أن تكون كمية النقود المعروضة بالكمية التي تتلاءم مع حجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد القومي.
- ✓ **أن تكون نافعة:** تختلف منفعة النقود عن أي سلعة اقتصادية فالنقد مفيدة لأنها قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة اختيار غير محدد وغير مخصص.

وتتحد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود للأشخاص الذين يرغبون التعامل معهم وما يحتاج إليه من مختلف السلع المعروضة في أي مكان وأي زمان وهي بهذا المعنى تعتبر أداة حاملة أو ناقلة لخياراته من حيث كمية السلع المطلوبة، نوعها، شكلها، وقت شراءها وهو بذلك يبقى في إطار الشمولية واللاتخصصية، لهذا يكون أي فرد من أفراد المجتمع على استعداد لقبولها لشعوره بأنها مقبولة قبولا عاما.

وظائف النقود:

تؤدي النقود وظائف عديدة في اقتصاد المبادلة. ولو رجعنا إلى الاكتشافات الأولى لوظائف النقود لاستطعنا أن نرد بدايتها إلى كتاب الفيلسوف اليوناني أرسطو فقد أوضح أرسطو في مؤلفه "الأخلاق" قيام النقود بوظيفتي وحدة الحساب ومخزن للقيمة. كما أشار في كتابه "السياسة" إلى دور النقود في تسهيل المبادلة. ومع مرور الوقت واستمرار التطورات بات واضحا أن النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الاستخدام، الانتاج.... الخ. وبذلك تعددت وتنوعت وظائف النقود.

الوظائف الكلاسيكية للنقود:

وتعرف أيضا هذه الوظائف بالوظائف التقليدية أي الوظائف التسهيلية للنقود لارتباطها الشديد بالتحليل الاقتصادي الكلاسيكي، بل وتفسر لنا هذه النظرية، السبب الرئيسي في عدم اهتمام النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بالدراسات النقدية مع تركيز اهتمامها على دراسات التجارة الدولية، فهذه النظرية كانت تؤمن بفكرة حياد النقود، وأن تدخل السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يعوق حدوث التوازن التلقائي ويوقف عمل اليد الخفية الكفيلة بوصول النشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل، وتتحصر بالتالي الوظائف الكلاسيكية للنقود في وظيفتين هما:

❖ النقود كوسيط للتبادل :

وهذه الوظيفة تعتبر أقدم وظيفة للنقود، كما أنها الوظيفة المباشرة التي تميز النقود عن غيرها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية، ومعنى ذلك أن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لما تؤديه لتسهيل عمليات التبادل، فلو لا النقود وبدونها يستحيل أن يمضي النظام الاقتصادي والنشاط الاقتصادي قدما في تعميق منظومة التخصيص وتقسيم العمل التي تمثل أساس النهضة

والرفاهة الاقتصادية في وقتنا الحاضر، وقد أخذت هذه الوظيفة مركز الاهتمام والصدارة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي يدعو إلى فكرة "حياد النقود" و"حياد السياسة النقدية" وكذا الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يجب أن يصل تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، بل رأى هذا الفكر أن في تدخل الدولة ما يعوق تحقيق هذا التوازن التلقائي وهو الأمر الذي يفضي إلى ظهور البطالة الاجبارية، ولا ننسى التأكيد على أن وظيفة النقود كوسيط للتبادل قضت على إحدى الصعوبات الرئيسية في نظام المقايضة وهي توافق الرغبات بين المتعاملين، ولذلك اعتبرت هذه الوظيفة أقدم وظائف النقود حتى أن البعض يرى أن باقي وظائف النقود قد اشتقت من هذه الوظيفة، حيث يسرت قيام التبادل المباشر بين طرفين دون البحث عن طرف ثالث على أساس أن أداة التبادل هنا تحظى بالقبول العام من طرفي التبادل .

❖ النقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة:

باستعمال النقود وقبولها قبولا عاما كوسيط للتبادل كان من الطبيعي أن يعبر عنها كقيم للسلع والخدمات وابرار العقود ومسلك الحسابات في صورة نقدية وكمقياس للقيم او كوحدة للحساب حيث تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل والحساب الاقتصادي في ظل العمل بنظام المقايضة إذ أصبح الان يعبر عن قيمة وحدة واحدة في كل سلعة أو خدمة بوحدات نقدية أي بالثمن النقدي، ومن ثم أصبح لكل سلعة أو خدمة قيمة نقدية واحدة بدلا من آلاف القيم.

الوظائف المشتقة للنقود:

لقد امتازت هذه الوظائف بهذه الصفة كونها مشتقة من الوظائف الاساسية للنقود، ولان تأثيرها لا يظهر بصورة مباشرة للأفراد ويختلف هذا التأثير باختلاف شكل الحياة الاقتصادية السائدة في المجتمع او باختلاف مستويات دخول الافراد وغيرها، وتضم الوظائف المشتقة الوظيفتين الفرعيتين التاليتين:

❖ النقود كمستودع للقيمة:

ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في الاقتصاديات الحديثة ، فباستعمال النقود كوسيلة للتبادل أمكن فصل عملية التفاضل المباشر إلى عمليتي بيع وشراء كما أمكن تبعا لذلك تأجيل عملية الشراء بالاحتفاظ بالنقود ولفترة معينة. إذ يستطيع المرء أن يبيع منتجاته الاقتصادية الان ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل وهنا قامت النقود كقوة شرائية عامة وعلى المستوى الفردي بدور هام في اختزان القيم، وبهذه الصفة بالمقارنة بالتخزين السلعي تعد النقود أكثر الوسائل تخزينا للقيم سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة.

❖ النقود كمقياس للمدفوعات الاجلة:

برزت أهمية هذه الوظيفة مع اتجاه الاقتصادات الحديثة إلى تعميق التخصص وتقسيم العمل وهي ظاهرة تزداد وضوحا وعمقا مع تعاقب الثورات العلمية والتكنولوجية والصناعية التي يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عصر العولمة الاقتصادية التي أدخلت هذا العالم إلى ما يسمى بالثورة الثالثة.

وبفضل هذه الوظيفة أمكن إيجاد سوق لرأس المال أو للائتمان موضوع التعامل فيها هو القرض، وبأداء هذه الوظيفة فإن النقود تلعب دورا كبيرا في الادخار وتراكم رؤوس الأموال والاستثمار والإنتاج أين يقوم الاقتصاد الحديث على أساس توافر عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد الديون المتعاقد عليها بوحدات نقدية.